أثر المنطق الأرسطي في صياغة الحدّ النحوي عند ابن يعيش
دراسة تطبيقية في كتاب شرح المفصّل

أ.محمّد خريبش

جامعة يحي فارس المدية– الجزائر

ملخص:

الهدف من هذا البحث دراسة أثر المنطق في صياغة الحدّ النحوي عند ابن يعيش ،من خلال كتاب (شرح المفصّل) الذي يُظهر فيه براعته في الحجاج وصياغة الحدود على طريقة المناطقة، بيد أنّ تأثره بالمنطق لم يتجاوز فكرة الحدود واستخدام مصطلحات المنطق، وبالتالي لم يمس صميم المادة النحوية، وهذا دليل على أن متأخري النحاة- الذين تأثروا بالمنطق الأرسطي - قد حافظوا على هويّة الدرس النحوي من خلال إضفاء الصبغة الإسلامية على المنطق اليوناني ،ومن ثم فإن الأثر الواصل إلينا من التراث اليوناني، يظل يكتسي طابعا إسلاميا لأنّ المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة عرفوا كيف يوظّفوا المنطق اليوناني في التراث العربي، وذلك من خلال غربلته والاكتفاء بما يفيدهم في ضبط الدرس النحوي والبلاغي.

الكلمات المفاتيح: المنطق الصوري- قواعد النحو- الحدّ .

Abstract:

The objective of this research is to study the trace of logic in the drafting of grammar definition at ibn yaish, through the book of (sharh al mufassal) that shows his proficiency in the argumentation and the drafting of the definitions according to the Logicians method, however, being influenced by logic did not exceed the idea of definitions and the use of logical terms, and therefore did not affect the heart of grammar, and this is proof that later grammarians- affected by the logic of Aristotle - have maintained their grammar lesson identity by giving Islamic character to the Greek logic, and then what arrived to us from the Greek heritage, is still of an Islamist character, because the speakers Mu'tazilite and Ash'aris knew how to employ the Greek logic in the Arab heritage, and sieved through and were satisfied with what benefited the lesson in grammar and rhetorical restraint.

Key words: Formal logic- Grammatical rules- definition.

تمهيد:

لم يشتهر عن أوائل النحاة الذين قعّدوا للدرس النحوي معرفتهم بالمنطق **الأرسطي**، لأن المنطق في تلك الفترة لم يكن معروفا عندهم، ومن ثمَّ فجلّ ما قاموا به من أعمال كجمعهم للمدونة اللغوية واستقرائهم لفصيح كلام العرب ووضعهم لقواعد النحو، يظل من اجتهادهم الخاص ومعرفتهم بواقع هذه اللغة، غير أنّ انفتاح العرب على الثقافات الأجنبية في العصر العباسي نجمَ عنه معرفة العرب واطلاعهم على هذه الثقافات، ولعل "إنشاء الخليفة المأمون بيت الحكمة سنة (215 هـ أو 217 هـ)"[1] قد أسهم في اطّلاع النحاة واللغويين العرب والمسلمين على الثقافة اليونانية من خلال ترجمة كتب التراث اليوناني إلى اللغة العربية.

ويذكر بعض الدارسين المحدثين أن تأثر النحو العربي بمنطق أرسطو كان في نهاية القرن الثالث الهجري، أي بعد نُضج النحو واكتماله ولم يحدث ذلك قطعا في زمن **الخليل** و**سيبويه**، إذ لم يعرف عنهما تعاطيهما للمنطق اليوناني، وبالتالي "فإنّ أوّل من أدخل مفاهيم أرسطوفي النحو بغزارة هو ابن السَّرَّاج وبعض معاصريه **كابن كيسان**. أمّا تغلغله وغزوه للفكر العربي فقد تمّ ذلك على يد **الغزالي** و**ابن حزم** في الأندلس، ثم صار نهائيا وبدون تراجع عنه بإمام الحرمين ثمّ **أبي بكر الرازي**..."[2] ولعلّ ما يثبت أن للمتكلمين من **النحاة** يدٌ طولَى في تغلغل

---

[1] ينظر: آل ياسين جعفر: المدخل إلى الفكر الفلسفي عند العرب، دراسة في التراث، دار الأندلس، بيروت، ط/3-1983، ص:122.

[2] الحاج صالح عبد الرحمن: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط-2012، ص:181.

المنطق **الأرسطي** في النحو العربي ،أن بداية التأثّر كانت على يد **ابن السَّرّاج** (ت 316 هـ)- وهو معتزلي- وذلك في كتابه (الأصول في النحو) إذ عُني بتصنيف الأبواب النحوية بالجنس و الفصل، وبلغ الذروة عند **أبي سعيد السيرافي** (ت368 هـ) الذي أُثر عنه تعاطيه للمنطق واستخدامه لأساليب المتكلّمين في الجدل والحجاج، وتحتفظ لنا كتب التراجم بتلك المناظرة التي جمعته بالفيلسوف النصراني **أبي بِشر متىّ بن يونس القنّائي** (ت328 هـ) حول علاقة المنطق بالنحو، إذ ضيّق عليه **السيرافي** الخناق وما ترك له مجالا للردّ بقوله: إنَّ "النحو منطق لكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنّه مفهوم باللغة"[1]فما المقصود بالمنطق الأرسطي؟ وفيمَ تتجلى آثار المنطق الأرسطي عند ابن يعيش؟ وهل أثّر منطق **أرسطو** في صميم المادة النحوية عند ابن يعيش؟ أم أنه لم يتجاوز الحدّ بالجنس والفصل واستعمال مصطلحات المنطق؟

1- مفهوم المنطق:

يرى **د.علي سامي النَّشار** أن المقصود بالمنطق عند **أرسطوهو**" آلة العلم وموضوعه الحقيقي هو العلم نفسه، أو هو صورة العلم وهذا التصور قديم للمنطق"[2].

---

[1] الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: د/إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1-1993، 899/2.

[2] النشار، علي سامي: المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د.ط-2000، ص:6.

2- المنطق عند ابن يعيش:

على الرغم من حرص **ابن يعيش** على شرح كلام **الزمخشري** وبسطه في أيسر صورة وأوضحها حاذيا بذلك حذوى **الزمخشري** الذي أراد بكتابه المفصل أن يكون كتابا في النحو التعليمي، لذلك نراه يتوسّع في بسط عباراته معلّلا لأحكامه النحوية، إلا أن شرحه للمفصل لم يخل من مسحة منطقية على الرغم من سهولة أسلوب الشارح ،والسبب في ذلك برأيي تأثره بالمنطق **الأرسطي** الذي كان قد غزا النحو العربي في أعقاب القرن الرابع الهجري، ولا أدل على ذلك من اعتراف **ابن يعيش** نفسه بانتقال علوم اليونان إلى العرب حينما قال:« ...كأنه احترز عن علوم الأوائل نحو الحكمة والفلسفة والهندسة، فإن أصول هذه العلوم يونانية ثم انتقلت إلى العربي، فمعاني هذه العلوم لا تعرف على الحقيقة إلا بمعرفة ألفاظها، والوُصْلَةُ إلى معرفة ألفاظها معرفة علم العربية»[1].

وحسب رأي المستشرق **جولدتسيهر**[2] فإن علوم الأوائل اسم أطلقه الفلاسفة الإسلاميون على تلك العلوم التي انتقلت إلى البيئة العلمية الإسلامية

---

[1] ابن يعيش، موفّق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي: شرح المفصّل ، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيّد سيّد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط/د.ت،22/1.

[2] هو اغنتس جولتسيهر ولد في الثاني والعشرين من شهر يونيو سنة 1850 بمدينة استو لقيسنبرج في بلاد المجر من أسرة يهودية مرموقة، وتوفي بمدينة بودابست في الثالث عشر من شهر نوفمبر سنة 1921،ينظر: بدوي عبد الرحمن: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط/3-1993، ص:197-198.

بتأثير المؤلفات المأخوذة عن الكتب اليونانية تأثيرا مباشرا أو غير مباشر وهي التي يسمونها كتب الأوائل في مقابلة علوم العرب[1] .

ولم تذكر كتب التراجم التي ترجمت **لابن يعيش** قراءته للمنطق على شيخ معيّن، والراجح أنّه درسه بنفسه، فالرجل كان واسع الثقافة ملمّا بعلوم شتى فكان نحويا محدّثا متكلما وعلى دراية بعلم القراءات زيادة على إلمامه بالمنطق اليوناني، ولا أدل على ذلك من استخدامه الواسع لمصطلحات المنطق كالجنس والنوع والجوهر والعارض ،وعنايته الفائقة بالحدّ على طريقة المناطقة. يقول **د.عبد الإله نبهان:**« إذا نظرنا إلى المنطق على أنه نظام فكري يعتمد المقدمات ليصل إلى النتائج، وأنه يهتم أساسا بقضية الهوية وبالحدود الجامعة المانعة، وبالعلل والبراهين، فشرح المفصل هذا كله بني على نسق منطقي رصين ،أخضعت فيه المادة النحوية لمقتضيات الصياغة المنطقية والترتيب المنطقي. ونجد الأثر المنطقي في الشرح بارزا وعلى قدر من الوضوح والجلاء بحيث أصبح الشرح كله مثالا لدى المنطقيين ونموذجا لامتزاج المنطق بالنحو. ولم يبق الأمر مجرد تأثر أو استخدام لمصطلح...ولذلك فإنّه بالإمكان أن نزعم أننا نواجه بناء منطقيا متماسكا مادته النحو العربي، فإذا أحببنا أن نلتمس أثر الثقافة المنطقية في هذا البناء فإننا واجدوه شاملا عاما، وإن شئنا البحث عنه والتنقير في الجزئيات فإننا

[1] ينظر: بدوي عبد الرحمن: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ط-1940، ص:123.

نواجهه في الشرح أنىَّ توجهنا في تقسيمات الكتاب وتفريعاته وحدوده وقياساته ومناقشاته»[1].

ويقول أيضا:« وأما ثقافته المنطقية فقد تألقت في شرحه وصبغته بصبغتها ،ولكن تراجمه لم تذكر لنا أنه قرأ المنطق على أحد، إلا أنه لا شك أنه قد قرأ المنطق وربما يكون قد قرأه بنفسه، أو على بعض الشيوخ ممن لم يذكروا في تراجمه، ولكنّه كان على كل حال ممتلئا به حافظا له متطبعا بطرائقه، يحفظ عبارات الشفا **لأبي علي بن سينا** كما هي ويستخدمها في حدوده، وقد يكون حفظ العبارات من أبرز الأدلة وأشدها سطحية، لكن الأشد دلالة منها هو بنية تفكير الشارح في حرصه الدائم على مبدأ الهوية وعدم التناقض والاطراد والتعليل ...صحيح أن أسلوب **ابن يعيش** كان يخفف من الجفاف الذي تتسم به الأساليب المنطقية، ولكنه لا يلغي ولا يخفي البنية الذهنية المنطقية الصارمة التي كان عمادها تراث النحاة – والنحو منطق العرب– وعلم المنطق كما دوّنه الشراح المسلمون ونخص ههنا كتاب الشفا بل قسم المنطقيات ذاته» [2].

على أن اللافت للانتباه أنّ **ابن يعيش** تأثر بالمنطق في الحدود والتعريفات، بمعنى أن المنطق عنده لم يمس صميم المادة النحوية، فكأنه يميز بين المنطق **الأرسطي** والمنطق الفطري في النحو العربي الذي وهبه الله لثلّة من النحويين **كالخليل وسيبويه** فهو سائر في طريقهم، ويكفي الاستدلال على ذلك بأن

---

[1] نبهان، عبد الإله: ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ط1/ 1997، ص:228–229.

[2] المرجع نفسه، ص:60.

ابن يعيش لم يخرج عن المنحى التعليلي الذي وضعه **الخليل وسيبويه**، فجلّ علله مستوحاة من التراث النحوي فهي علل فطرية حسية قريبة من روح اللغة تذكرنا بتلك التعليلات التي نثرها **الخليل بن أحمد** في كتاب تلميذه النّابه **سيبويه**.

3 – مظاهر عناية ابن يعيش بالمنطق:

تتجلى مظاهر عناية **ابن يعيش** بالمنطق في الحدّ بالجنس والفصل على طريقة المناطقة واستخدام مصطلحات المنطق كالذاتي واللازم والعارض والدال والمدلول عليه والجوهر والعرض، على أن الحقيقة التي أودّ إثباتها أن استخدام **ابن يعيش** للمنطق لم يمس صميم المادة النحوية عنده، لأنه غايته من شرح المفصل التوسع في تعليل أحكام النحو والخوض في أسرار العربية، ولا غرابة في ذلك فقد صرح في مقدمة شرح كتاب المفصل أنه سيتبع كل حكم في المفصل حججه وعلله، فكتابه وضع في الأساس لمن يريد التوسع في طلب هذا العلم وإن كان كتابا في النحو التعليمي. أمّا ميله إلى استخدام مصطلحات المنطق والتحديد بالجنس والفصل للمفاهيم النحوية، فهو اتجاه تجسد بوضوح عند **نحاة** القرن الرابع الهجري وأغلبهم كانوا من المتكلمين، فاقتفى **ابن يعيش** أثرهم وقد كان متكلما. ولعل ما يدفعني إلى إدراج **ابن يعيش** ضمن أقطاب المدرسة الخليلية القديمة[1]هو

[1] يقول د.صالح بلعيد في معرض حديثه عن النظرية الخليلية:« النظرية الخليلية نسبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، هذا العالم العبقري الفذ السابق زمانه ،بقي مغمورا فلم يهتم معاصروه بنظريته جيدا ،فجاء عبد الرحمن الحاج صالح يبرز هذه العبقرية في نظرية لغوية تحليلية تهتم بالبنى اللغوية للغة في الوضع .وعكس فيها فكر الخليل الرياضي في تأسيس النحو العربي على معطيات رياضية لا تحتمل الخطأ ،فهي ذات منطق لغوي صارم. ولما جاء البحث اللساني الحديث أثبت صحة النظرية من حيث المنطق اللغوي للغة العربية ،وأكد أن ما توصل إليه الخليل بن أحمد يأخذ المنحى العلمي في الحوسبة

أن هذا النحوي تابع **الخليل** و**سيبويه** و**الرماني** و**أبي علي الفارسي** و**ابن جني** في كثير من آرائهما بل وأضاء وشرح ما استغلق من كلامهم. ومع ذلك فإن أثر المنطق عند **ابن يعيش** يتجسد بوضوح في الحدّ بالجنس والفصل، واستخدام مصطلحات المنطق. ومن ثم جاز لنا القول إنّ اعتماد **ابن يعيش** المقولات المنطقية دليل واضح على تأثّر متأخّري **النحاة** بالمنطق، واعتراف صريح كذلك بصلة المنطق بالنحو، غير أن هذه الصلة لا تدل على "اعتبارهما متماثلين فلكل صناعة قوانينها الخاصة"[1]فقواعد المنطق غير قواعد النحو.

1- الحدّ بالجنس والفصل:

- **مفهوم الحدّ وانتقاله إلى التراث النحوي:**

يعرّف **الإمام السكاكي** (ت 626هـ) الحدّ بقوله:« الحدّ عندنا دون جماعة من ذوي التحصيل، عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه أو بلوازمه، أو بما يتركّب منهما تعريفا جامعا مانعا. ونعني بالجامع كونه متناولا لجميع أفراده إن كانت له أفراد، وبالمانع كونه آبيا دخول غيره فيه » [2].

اللغوية بكافة فروعها ،ويحيّن الباحث عبد الرحمن الحاج صالح هذه النظرية باسم المدرسة الخليلية الحديثة » ينظر: بلعيد صالح: مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، د.ط-2009، ص:61.

[1] علقم، حسن عبد الرحمن: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيّد البطليوسي، دار البشير- عمّان، ط/1-1988،ص:132،131.

[2]السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة: د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1-2000،ص: 545.

و يعرّفه **د.عبد الرحمن الحاج** صالح بقوله:« إنّ الحدّ في مفهومه العام هو الوصف المميز لطريقة صوغ وحدة أو أي عبارة»[1] ومعنى هذا أن صوغ جمع التكسير لمفردة ما لا يكون إلا بطريقة معينة، وصوغ التصغير لكلمة ما لا يكون أيضا إلا بطريقة معينة، وبالنسبة إلى بناء الكلمة أيضا لا تكون إلا بطريقة معينة، والأمر ذاته بالنسبة إلى الجمل لا تكون إلا بطريقة معينة ،وهذه الطرائق في صوغ الألفاظ والجمل والعبارات لا تعرف إلا بتصفح كلام العرب والتعرف على طريقتهم في الصوغ، فإذا حددها النحوي صارت حدّا يصوغ على وفقه ما شاء من الكلم والعبارات[2]" فالحد عند النحاة الأولين لا يحدد المعاني والمفاهيم بل يختص بضبط الإجراءات والعمليات التي تتولد منها العبارات ولا يكون للحد عند **سيبويه** ومعاصريه أي وظيفة أخرى إلا هذا التحديد الضابط الإجرائي"[3].

ويبدو أن مفهوم الحدّ قد انحرف عما كان عليه الحال عند **سيبويه** فالحد عند **سيبويه** هو حد إجرائي "لأنه يصف مجرى الوحدات اللغوية والإجراءات المولدة له"[4] وصار الحدّ بعد القرن الرابع الهجري يقوم على التحديد بالجنس والفصل وهذا الحد هو الحد **الأرسطي** الذي تأثر به **النحاة** ممن عرف منطق **أرسطو**.

---

[1] الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، د.ط-2010 ،ص:124.

[2] ينظر: بن حجر محمد: الاستدلال في كتاب سيبويه – طبيعته وأنماطه- رسالة دكتوراه، إشراف: د/مخلوف بن لعلام، جامعة البليدة 2-2013،ص:20-21.

[3] الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب، ص:122.

[4] الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب، ص:124.

ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الحدّ والتعريف شيء واحد ذلك أن "الحدّ هو البعد الذهني الذي نتصور بمقتضاه جنس الشيء وفصله ،وأن التعريف هو ما ينبثق عن هذا التصور ،وبذلك يكون التعريف مجموع ما نعبّر به من كلمات عن مضمون الحدّ"[1]وبهذا يظهر أن مفهوم الحد والتعريف متقاربان لأن التعريف يشكل العبارات الأساسية للحد.

أمّا عن انتقال الحد إلى النحو العربي فيرى **د.عبده الراجحي** أن **النحويين** العرب قد أولوا الحدود النحوية عناية فائقة منذ نشأ الدرس النحوي وهو أمر طبيعي، لأن التعريف هو الذي يحدد سمات الشيء ويميزه من غيره ويبين خصائصه ،وإذا كان التعريف قمة العلم وغاية الفكر عند **أرسطو**، الذي جعل التعريف التام قائما على الجنس والفصل النوعي، واشترط أن يدخل في التعريف عناصر المعرف فقط، وأن تنظم هذه العناصر في نسق صحيح ،وأن تخرج منه العناصر الأخرى لتحقيق الهدف الأساس من التعريف وهو الوصول إلى جوهر المعرف أو ماهيته[2].

والواقع أن العناية الفائقة التي يتحدث عنها **د.عبده الراجحي** لم تكن بهذه الكثرة في زمن **سيبويه** بدليل أنه لم يعن بحد الاسم واكتفى بالتمثيل له بقوله رجل وفرس وحائط، وإنما ظهرت العناية بالحدود بهذه الكثرة في القرن الرابع الهجري،

---

[1] ستيتية، سمير شريف: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، ط/2-2008،ص:303.

[2] ينظر: الراجحي عبده: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1979،ص:69. وينظر: الياسري، علي مزهر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ،الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط/1-2003،ص:338.

بعد غزو المنطق **الأرسطي** للنحو العربي ويظهر هذا في كثرة تصنيف **ابن السراج** للأبواب النحوية على هدي الكليّات الخمس وعنايته بالحدّ بالجنس والفصل على طريقة المناطقة.

أمّا **د.عبد القادر الفاسي الفهري** فيرى أنه يوجد في التراث العربي ما يرقى بنا إلى الحدّ الذي يتوخّى المفهوم[1] غير أنه يعتقد أن ما أتى به **النحاة** من حدود وشروط وعلامات لا تصلح البتة في التحديد، مما جعله يقرّ أنها غير كافية وغير منظّمة بالشكل الذي يجعل منها جهازا وصفيا أو نظرية للخصائص المقولية للكلمات[2].

ويرى **د. محمد بودرع** أن الحدّ النحوي مظهر من مظاهر التصنيف في النحو العربي وهذا التصنيف موجود في مختلف العلوم اللغوية والأدبية والشرعية،إذ يقول:« يعتبر الحد مظهرا من مظاهر التصنيف في النحو شأنه في ذلك شأن باقي العلوم اللغوية والأدبية والشرعية والكلامية، وقد استعان الحد بالمصطلح بحكم أن المصطلح لغة نظرية تُظِّلها شِرعة نظرية تحوّلها من كلمات مفردة إلى أقوال نظرية مترابطة ودالة تسوّغ وجودها واستعمالها»[3].

ومفهوم الحدّ كان ماثلا في ذهن **ابن يعيش** وطبّقه أحسن تطبيق في شرحه على مفصّل **الزمخشري**، إذ كان غالبا ما يستعرض التعريف اللغوي للاستثناء أو

---

[1] ينظر: الفاسي الفهري عبد القادر: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط/1-1990،ص:229.

[2] المرجع نفسه،ص:230.

[3] بودرع عبد الرحمن: الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية، عمّان، ط/1-2013، ص:106.

الإعراب أو المصدر ثم ينصرف إلى النظر في ما يندرج تحته من القواعد التي تتصل بهذا البحث أو ذاك، ناهيك عن تتبعه لحدود الزمخشري التي كان غالبا ما يعترض عليها ويحاول تعديلها وتصويبها لتنسجم مع قواعد النحو، يقول **د.عبد اللطيف الخطيب:**« وقد جرى ابن يعيش على المنهج ذاته. وكان يولي الحدود اهتمامه ويدقق النظر فيها، فلا يتخطاها سريعا إلى ما وراءها إلا بعد أن يشبعها مناقشة وبيانا إلى أن تستوي فيه على وضع معقول لا مجال لنقدها أو قصورها عن الشمول الذي يراد منها، وكثيرا ما كان يقف عند حدود **الزمخشري** فيكبح من جماح عبارته أحيانا، ويرى فيها أحيانا تسمحا ينبغي أن يتجنب أو قيودا لا ضرورة لها، ويسوق بعد مناقشة حد **الزمخشري** حدّا من قدحه ووضعه يراه أقوم وأفضل من سواه، وأدل على المقصود من غيره، بل مما ساقه الزمخشري ويذكر فصائل الحد الذي ساقه ومميزاته على غيره من الحدود» [1]

وكان **ابن يعيش** يلجأ في بعض الأحيان إلى الاعتراض على مصطلحات **الزمخشري**، ومرد ذلك رغبته في توضيح مصطلحاته التي قد تكون مبهمة غير واضحة [2].

وقبل التعرض لمنهج ابن يعيش في عرضه للحدود النحوية لابد من الاستئناس بنماذج من ذلك وسنكتفي ببعض الأبواب النحوية التي على ضوئها

---

[1] الخطيب، محمد عبد اللطيف: ابن يعيش وشرح المفصّل، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ط/1-1999.ص:429.

[2] ينظر: عثمان رياض: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دراسة إبستيمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية ،بيروت، ط/1-2010، ص:169.

يمكن تلمس منهج **ابن يعيش** في تناول الحدود النحوية والطريقة المتّبعة في مناقشتها.

يقول في باب الفاعل: «واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء. وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، ويريد بقوله غير مغير عن بنيته الانفصال من فعل ما لم يسم فاعله ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك، لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو ضرب زيد وأكرم بكر صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجدا للفعل أو مؤثرا فيه. وقال بعضهم في وصفه هو الاسم الذي يجب تقديم خبره لمجرد كونه خبرا، كأنه احترز بقوله لمجرد كونه خبرا كونه خبرا من الخبر إذا تضمن معنى الاستفهام من نحو أين زيد وكيف محمد ومتى الخروج؟، فإن هذه الظروف التي وقعت أخبارا يجب تقديمها لكن لا لمجرد كونه خبرا بل لما تضمنه الخبر من الاستفهام الذي له صدر الكلام» [1].

ولم يقبل **ابن يعيش** الحدّ الأخير بل رده وما جاء في رده قوله:« وهذا الكلام عندي ليس بمرضي لأن خبر الفاعل الذي هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا ، إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو زيد قائم وعبد الله ذاهب ،فلما لم يجب ذلك في كل خبر عَلِمَ أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر

[1] ابن يعيش: شرح المفصل،144/1.

وراء كونه خبرا ،وهو كونه عاملا فيه ،ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ،وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك أين زيد ونظائره سبب أوجب تقديمه فاعرفه» [1].

وبعد ذلك لخصّ أقوال **النحاة** في تعريف الفاعل وهو دليل على هضمه لتراث النحويين قبله فكتابه هذا يعتبر موسوعة نحوية بالنظر إلى ما أودعه فيه من آراء ومذاهب نحوية، دلت على عقليته الفذة في المعارضة والترجيح بين المذاهب النحوية، فقال: «وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام، ما دام مقدما عليه وذلك نحو: قام زيد وسيقوم زيد وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث إن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا أنك لو قدمت الفاعل فقلت زيد قام لم يبق عندك فاعلا، وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية»[2].

وبعد ذِكْرِهِ لرافع الفاعل عاد من جديد للحديث عن حد الفاعل فساق عدة تعاريف له، فقال:«وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه » [3].

ثم قال معلقا: « وهو تقريب وهوفي الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف أن عامل الفاعل لفظ> [1].

---

[1] المصدر نفسه، 144/1-145.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 145/1.

[3] المصدر نفسه، 145/1.

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن **ابن يعيش** يعتني عناية بالغة بالتعاريف والحدود فيحاول حشد أكبر قدر ممكن منها ،مما يدل على سعة اطلاعه على التراث النحوي، ولكنه كان يكتفي أحيانا بعرض هذه التعاريف فحسب دون مناقشة وأحيانا أخرى يعلق على بعضها أو تراه يقدح في بعضها الآخر، غير أنه لم يقدم تعريفا جامعا مانعا للفاعل.

وفي مبحث المقصور رأى أن "المراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف"[2].ثمّ ساق بعد ذلك ما قيل في تعريف المقصور فقال:« وقال بعضهم ما وقعت في آخره ألف لفظا...وقال بعضهم ألف ساكنة...وقال بعضهم ألف مفردة» [3].

ثمّ علق على هذه التعريفات التي ساقها بقوله:« وهذا كله لا حاجة إليه لأن قولنا ألفٌ كاف في تعريف المقصور[4]

وهذا ربما ما يعكس حرص ابن يعيش على أن يكون التعريف مختصرا خاليا من القيود، وقد مرّ بنا كيف أنه كان ينتقد حدود الزمخشري ويحاول تعديلها وتوجيهها حتى تظهر جامعة مانعة. ومن مثل ذلك تعريف **الزمخشري** للحرف حيث قال:« الحرف ما دل على معنى في غيره» [5].ثم شرح **ابن يعيش** كلام **الزمخشري** عن الحرف فقال:« والحرف كلمة دلت على معنى في غيرها فقولنا

---

[1] المصدر نفسه، 145/1.

[2] المصدر نفسه، 57/6.

[3] المصدر نفسه، 57/6.

[4] المصدر نفسه، 57/6.

[5] الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: المفصّل في صنعة الإعراب، قدّم له وبوّبه: د.علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال،بيروت،د.ط-2003،ص:379.

كلمة جنس عام يشمل الاسم والفعل والحرف ،وقولنا دلت على معنى في غيرها فصل ميزه من الاسم والفعل، إذ معنى الاسم والفعل في أنفسهما ،ومعنى الحرف في غيره ألا تراك إذا قلت الغلام فُهم منه المعرفة ،ولو قلت أل مفردة لم يفهم منه معنى فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم ،فهذا معنى دلالته في غيره، وقولهم ما دل على معنى في غيره أمثل من قول من يقول ما جاء لمعنى في غيره، لأن في قولهم ما جاء لمعنى في غيره إشارة إلى العلة ،والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها إذ علة الشيء غيره»[1] .

وبعد شرحه لمعنى الحرف انتقل إلى التعليق على حدّ **الزمخشري** للحرف، فقال:« وقولنا كلمة أسد من قوله ما دل لأن الكلمة أقرب من الحرف فهي أدل على الحقيقة»[2].

وفي مبحث الصفة عرّف **الزمخشري** الصفة بقوله:« الاسم الدال على بعض أحوال الذات »[3] وعلّق **ابن يعيش** على حدّ **الزمخشري** لها بقوله:« وقوله (الاسم الدال على بعض أحوال الذات) فتقريب وليس بحدٍّ على الحقيقة لأن الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة و الظرف نحو مررت برجل قام ومررت برجل أبوه قائم وبرجل في الدار ومن الكرام، فقولنا لفظ أسد لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف ، وقوله:(الدال على بعض أحوال الذات) لا يكفي فصلاً ألا ترى أن الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو زيد قائم و إن زيداً قائمٌ

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، 471/8

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 471/8.

[3] الزمخشري:المفصّل،ص:149.

وكان زيدٌ قائماً، فإن أضاف إلى ذلك الجاري عليه في إعرابه أو التابع له في إعرابه استقام حداً وفصله من الخبر إذ الخبر لا يتبع المخبر عنه في إعرابه» [1]

أما مفهوم الحدّ عنده وطريقة صياغته فتكمن في أن يؤتى بالجنس القريب ثم يعمم ذلك ليشمل جميع الفصول التي تندرج تحته، فقال:« وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول» [2].

وبيّن في موضع آخر الغاية من الحدّ وهي الدلالة على الذات لا على العلة التي من أجلها وضع الشيء لأن العلة غير الحدّ، فقال:« والمراد من الحد الدلالة على الذات لا على العلة التي وضع لأجلها ،إذ علة الشيء غيره»[3].

وهو يشترط في الحدّ الاطراد والانعكاس قال:« والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك: كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم، وما لم يدل على ذلك فليس باسم» [4].

ونصّ على أنّ العلامة تختلف عن الحد من حيث الاطراد والانعكاس، فهي يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس، ومثّل لذلك بأن كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطّرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس ،فلا يقال كل ما لم تدخله فليس باسم لأن المضمرات أسماء ولا تقبل الألف واللام، فقال:« ...إلا أن دلالة العلامة دلالة خاصة ودلالة الحد دلالة عامة، وذلك أنك إذا قلت الرجل دلت

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، 599/3.

[2] المصدر نفسه، 40/1.

[3] المصدر نفسه، 471/8.

[4] المصدر نفسه، 52/1.

الألف واللام على خصوص كون هذه الكلمة اسما والحد يدل على ضروب الأسماء كلها، والحد يشترط فيه الاطراد والانعكاس نحو قولك كل ما دل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس نحو قولك كل ما دخل عليه الألف واللام فهو اسم فهذا مطرد في كل ما تدخله هذه الأداة ولا ينعكس، فيقال كل ما لم تدخله الألف واللام فليس باسم لأن المضمرات أسماء ولا تدخلها الألف واللام» [1].

وفي تناوله للحدود بصفة عامة فقد يلجأ إلى إيراد جملة من التعريفات كما فعل في مبحث الإعراب، حيث قال:« الإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين لكل واحد منهما معنى يخالف معنى الآخر» [2].

ويقول :« الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني»[3]، ويقول في موضع آخر:« إن الإعراب إنما أتي به للفرق بين المعاني، وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى»[4]

ومعنى هذا أن المعاني النحوية لما كانت تختلط وتلتبس جيء بالإعراب الذي هو الفارق بين المعاني النحوية.

وفيما يلي عرض لطائفة من تعريفات مسائل النحو الواردة في شرح المفصل:

---

[1] المصدر نفسه ،52/1.

[2] المصدر نفسه،43/6.

[3] ابن يعيش:شرح المفصل ،97/1.

[4] المصدر نفسه ،162/1.

قال في تعريف الجملة:« كل كلام مستقل قائم بنفسه» [1]

وحدّ المعرفة بقوله:« وحدّ المعرفة ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته» [2]

وعرّف العَلَمَ بقوله:« العَلَمَ كل اسم علّقته على مسمى بعينه فيصير معرفة بالوضع» [3]

ويعرّف الاسم على النحو الآتي:« الاسم هو اللفظ المعلق على الحقيقة عينا كانت تلك الحقيقة أو معنى تمييزا لها باللقب ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة» [4]

ويقف عند الإلغاء والتعليق فيرى" أنّ الإلغاء إبطال عمل العامل لفظا وتقديرا "[5] و"التعليق إبطال عمله لفظا لا تقديرا"[6] ومن ثم يكون "كل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقا "[7]

ويتحدث عن العدل والاشتقاق فيرى أنّ "الاشتقاق يكون لمعنى آخر أخذ من الأول كضارب من الضرب، فهذا ليس بعدل، ولا من الأسباب المانعة من الصرف، لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل، وهو غير معنى الأصل الذي هو

---

[1] المصدر نفسه، 171/1.

[2] المصدر نفسه، 105/3.

[3] المصدر نفسه، 79/1.

[4] المصدر نفسه، 539/3.

[5] المصدر نفسه، 347/7.

[6] المصدر نفسه، 347/7.

[7] المصدر نفسه، 347/7.

الضرب. والعدل: أن تريد لفظا ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ"[1]

وعرّف التَّرجي والتَّمني بقوله:« التَّرجي توقّع أمر مشكوك فيه أو مظنون، والتَّمني :طلب أمر موهوم الحصول ،وربما كان مستحيل الحصول»[2]

وتعرَّض لعطف البيان بقوله:« و عطف البيان ليس كذلك إنما هو تفسير الأول باسم آخر مرادف له، يكون أشهر منه في العرف والاستعمال من غير أن يتضمن شيئا من أحوال الذات» [3]

وتناول الكناية فقال:« اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز» [4]

وقد يلجأ **ابن يعيش** إلى حدّ ما أهمله **الزمخشري** كما فعل ذلك في مبحث الاستثناء حينما اكتفى **الزمخشري** بالقول:« المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدها منصوب أبدا وهو على ثلاثة أوجه...» [5] وهنا يأتي دور ابن يعيش حينما يقرر وضع حدّ للاستثناء بقوله:« هو صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة» [6] والأمر ذاته ينطبق على مبحث التعجب فصاحب المفصل لم يعن بحده وإنما اكتفى

---

[1] المصدر نفسه، 121/1.

[2] المصدر نفسه، 600/8.

[3] المصدر نفسه، 642/3.

[4] المصدر نفسه، 94/1-95.

[5] الزمخشري: المفصل،ص:96.

[6] ابن يعيش: شرح المفصل، 414/2.

بالتمثيل له بقوله هما نحو قولك: "ما أكرم زيدا وأكرم بزيد"[1] وهو ما دعا **ابن يعيش** لأن يحده على النحو الآتي:« اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله»[2]

وفي مبحث الإبدال بدأ **الزمخشري** كلامه دون حد مصطلح الإبدال فقال: «يقع الإبدال في الأضرب الثلاثة كقولك أجوه وهراق وألا فعلت» [3]

وقد يعتني **ابن يعيش** بذكر علة تسمية الشيء كما فعل ذلك في علة تسمية الإضافة فيكون ذلك بديلا للحدّ أو بالأحرى إعادة لصياغة حدّ الزمخشري ،قال الزمخشري:« سميت بذلك لأنها وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء » [4] فأعاد **ابن يعيش** صياغة هذا الكلام بقوله:« اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء أي تخفضها »[5] وبدأ **ابن يعيش** كلامه بقوله:« البدل أن تقيم حرفا مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة وإما استحسانا، وربما فرقوا بين البدل والعوض فقالوا البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض» [6]

---

[1] الزمخشري:المفصل،ص:367.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 429/7.

[3] الزمخشري:المفصل،ص:505.

[4] الزمخشري: المفصل، ص:379.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل، 480/8.

[6] المصدر نفسه، 331/10.

وقد يحرص **ابن يعيش** على توضيح ما غمض من حدود **الزمخشري** كما فعل ذلك في حدّ اسم الجنس ،حينما لاحظ أن الغموض يكتنف هذا الحد، وذلك نحو قول **الزمخشري** في حد اسم الجنس:« وهو ما علق على كل شيء وعلى كل ما أشبهه» [1] فأعاد **ابن يعيش** صياغة هذا الحد في صورة أوضح وأبين فقال: «اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة ،وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دل على أشياء كثيرة ودل مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تاما، حتى يكون ذلك الاسم اسما لذلك الأمر الذي وقع به التشابه فإن ذلك الاسم يسمى اسم الجنس» [2]

وقد يعتني **ابن يعيش** بتفسير وشرح حدود **الزمخشري** عندما يلمس قصورا في توضيحها كما فعل في مبحث الإعلال، حينما بيّن المقصود به ناقلا ذلك عن الرّمّاني[3] بلا شك فقال:« معنى الإعلال التغيير، والعلة تغير المعلول عما كان عليه» [4]

ولم يعنَ **الزمخشري** بحد مصطلحي الرّوم والإشمام فجاء **ابن يعيش** وبيّن المقصود بهما فقال:« الإشمام هو تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت» [5] وبعد أن أورد هذا التعريف بين كيفية حدوث الإشمام فقال:« وذلك بأن تضم

---

[1] الزمخشري:المفصل،ص:23.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 55/1.

[3] ينظر: المبارك مازن: الرّمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه،دار الفكر المعاصر– بيروت، دار الفكر، دمشق، ط/3–1995، ص: 272. فقد نقل عنه ابن يعيش التعريف نفسه .

[4] ابن يعيش: شرح المفصل، 400/10.

[5] المصدر نفسه، 188/9.

شفتيك بعد الإسكان وتدع بينها بعض الانفراج ليخرج منهما النفس فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنّا أردنا بضمهما الحركة فهو شيء يختص بالعين دون الأذن»[1]

وتحدّث عن الرَّوْم فرأى أنّه "صوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير"[2]

وهذه النماذج تعكس بوضوح طريقة **ابن يعيش** في تناول الحدود النحوية، وقد تنوعت بين حدّ المصطلحات التي لم يعن **الزمخشري** بحدها أو توضيح ما غمض من مصطلحات الزمخشري، أو إعادة صياغة حدود **الزمخشري** بصورة أوضح، وهذه العناية بالحدود هي اتجاه نلمسه بوضوح عند متأخري **النحاة** ممن عرفوا منطق أرسطو على أن **ابن يعيش** وإن عني بالحدّ بالجنس والفصل ،فإن هذه الطريقة في الحدّ لم تمس صميم المادة النحوية ، بدليل أن أغلب الحدود التي ساقها كانت واضحة لا لبس ولا غموض فيها.

2- استعمال مصطلحات المناطقة:

لقد استعمل **ابن يعيش** في معرض شرحه لمفصّل الزمخشري طائفة من المصطلحات المنطقية كالدليل والمدلول عليه والجنس والعرض والعارض والذاتي واللازم وهي مصطلحات تعكس بوضوح تأثر ابن يعيش بالمنطق على أن هذا التأثر لم يمس صميم المادة النحوية عنده. وفيما يلي عرض لأهم المصطلحات المنطقية الواردة في شرح المفصل:

---

[1] المصدر نفسه، 188/9.

[2] المصدر نفسه، 188/9.

1- دلالة المطابقة والالتزام والتضمّن[1]:

استعمل **ابن يعيش** مصطلحات المطابقة والالتزام والتضمّن في معرض حديثه عن الإعراب والمعرب فقال: « اعلم أن المعرب يفيد الكلمة والإعراب فالكلمة ذات المعرب التي وقع بها الإعراب اسما كان أو فعلا، إلا أن دلالته على الكلمة دلالة تسمية ومطابقة ودلالته على الإعراب دلالة التزام » [2]

ويقول عن الفعل اللازم: « وما يدل عليه بصيغه الفعل أقوى مما لا يدل عليه الصيغة فتعديه إلى المصدر أقوى من ظرف الزمان، لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ولم يفعل الزمان إنما فعل فيه الزمان أقوى من المكان، لأن دلاله الفعل على الزمان دلاله لفظيه ولذلك يختلف الزمان باختلاف اللفظ فدلالته عليه تضمين، ودلالته على المكان ليست من اللفظ وإنما هي من خارج فهي التزام ودلاله التضمين » [3].

---

[1] يرى الشريف الجرجاني أن الدلالة اللفظية الوضعية تنقسم إلى دلالة المطابقة والتضمّن والالتزام ،لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وُضع له بالمطابقة ،وعلى جزئه بالتضمّن ،وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام ،كالإنسان فإنه يدلّ على تمام الحيوان الناطق بالمطابقة، وعلى جزئه بالتضمّن ،وعلى قابل العلم بالالتزام. ينظر: الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط/2004،ص:92.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 97/1

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، 319/7

2- الدال والمدلول[1]:

واستعمل **ابن يعيش** أيضا مصطلحي الدليل والمدلول عند حديثه عن الإعراب فنصّ على أن الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، فقال: «إنّ الإعراب دليل والمعرب مدلول عليه، ولا يصح إقامة الدليل إلا بعد تقدم ذكر المدلول عليه»[2]

3- العارض واللازم[3]:

ذكر **ابن يعيش** مصطلحي العارض واللازم في معرض حديثه عن القلب والإعلال فقال:« أن تكون حركة الواو والياء لازمة غير عارضة لأن العارض كالمعدوم لا اعتداد به، ألا ترى أنهم لن يقبلوا نحو اشتروا الضلالة ولتبلون ولا تنسوا الفضل لكون الحركة عارضة لالتقاء الساكنين»[4] .

---

[1] الدال :هو المرشد إلى المطلوب وهو مرادف للدليل. ينظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكلّيّات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2/1998،ص:439.أما المدلول: فهو وضع اللفظ بإزاء الشيء ،وذلك الشيء من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا.ينظر :الكفوي:الكليات،ص:842

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 100/1.

[3] العارض: هو غير العَرَض وغير ما بالعَرَض، فإن العارض يقال على كيفيات ما توجد في شيء ما إذا كانت قليلة المكث فيه سريعة الزوال مثل الغضب وغيره، فما كان منها في الأجسام سمي عوارض جسمانية، وما كان منها في النفس سميت عوارض نفسانية. ينظر: الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان: كتاب الحروف، تحقيق وتقديم وتعليق: د/حسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط/2- 1990،ص:96-97. أما اللازم فهو "ما يمنع انفكاكه عن الشيء" ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص:159.

[4] ابن يعيش: شرح المفصل، 348/10

ويقول أيضا:« فأمالوا الألف لكسرة الإعراب وهي عارضة تزول عند زوال عاملها وحدوث عامل غيره ،لكنهم شبهوها بكسرة عين فاعل بعد الألف ،وذلك أن الغرض من الإمالة إنما هو مشاكلة أجراس الحروف والتباعد من تنافيها ،وذلك أمر راجع إلى اللفظ إذ لا فرق فيه بين العارض واللازم »[1]

4- اللزوم[2]:

ورد هذا المصطلح في معرض حديث **ابن يعيش** عن الإبدال ،فقال: «وإنما وقع البدل في نحو آدم لازما لاجتماع الهمزتين ،ومعنى اللزوم أنه لا يجوز استعمال الأصل ،وأما راس فيجوز استعمال الأصل والفرع فكان غير لازم لذلك»[3] .

5- العَرَض[4]:

ورد مصطلح العَرَض –وهو إحدى كلِّيَّات **أرسطو** المنطقية– في معرض حديث ابن يعيش عن الجزاء فقال:« قد ذكرنا أن الشرط والجزاء لا يصحّان إلا

---

[1] المصدر نفسه، 169/9

[2] اللزوم: هو ما حكم فيه بصدق قضية على تقدير أخرى لعلاقة بينهما موجبة لذلك. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات،ص:160.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، 352/10.

[4] العَرَضُ: هو ما يتميز به الشيء عن الشيء لا في ذاته كالبياض والسواد والحرارة والبرودة ونحوذلك. ينظر: الخوارزمي ،محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تحقيق: د/إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/2–1998.ص:166.

بالأفعال، أما الشرط فلأنّه علّة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأعراض والأفعال» [1].

6- العامّ والخاصّ[2]:

استعمل **ابن يعيش** مصطلحي العام والخاص وذلك في معرض حديثه عن الفاعل، فقال:« إذ لو جعل خاصا لكان نقضا للغرض، لأن الفعل إذا اسند إلى عامّ عمّ، وإذا اسند إلى خاصّ خصّ »[3].

7- الجنس والنوع[4]:

استعمل **ابن يعيش** مصطلحي الجنس والنوع وذلك في باب الفاعل، فقال: «وإنما ذكرنا اسم الجنس على عادة النحويين إذ كانوا لا يفرقون بين الجنس والنوع، لأنهم يقصدون بهما الاحتواء على الأشخاص وهما في هذا الحكم واحد» [5].

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، 89/9.

[2] العامّ :هو لفظ وُضع وضعا واحدا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصلح له. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص:122. أما الخاصّ: فهو كل لفظ وُضع لمعنى معلوم على الأفراد. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص:84.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، 412/7.

[4] الجنس: هو ما أعم من النوع مثل الحيّ، فإنه أعم من الإنسان والفرس والحمار. أما النوع: فهو مثل الإنسان المطلق والحمار والفرس، وهو يعمّ الأشخاص كزيد وعمرو، وهذا الفرس وذاك الحمار، وهي تقع تحته وهو كلّي يعم الأشخاص. ينظر: الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص:165.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل، 412/7

8- الذاتي واللازم[1]:

تحدث **ابن يعيش** عن مصطلحي الذاتي واللازم وهما من مصطلحات المنطق وذلك بمناسبة حديثه عن خصائص الأفعال، فقال:« والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن لبطلت حقيقة ذلك الشيء، وليس اللازم كذلك ألا ترى أنّا لو قدرنا انتفاء الحدث أو الزمان لبطلت حقيقة الفعل »[2].

9- الفصل[3]:

ذكر **ابن يعيش** مصطلح الفصل وهو إحدى كليات أرسطو المنطقية في معرض حديثه عن علّة تسمية الفعل، فقال:« فإن قيل ولمَ لقب هذا النوع فعلا وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال الله تعالى ،قيل إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخص بهذا اللقب لأنه دال على المصدر والمصدر هو الفعل الحقيقي فلقب بما دل عليه »[4].

---

[1] الذاتي: ما يخصّه ويميّزه عن جميع ما عداه. ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات،ص:93. أما اللازم فهو "ما يمنع انفكاكه عن الشيء" ينظر: الجرجاني: معجم التعريفات، ص:159.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل ،222/7.

[3] الفصل: هو ما يتميز به النوع عن الآخر بذاته ،ومن الجنس والفصل يؤخذ الحدّ، ومثال ذلك :حدّ الإنسان أنه حيوان ناطق ،فقولك: حيوان هو الجنس، وقولك: ناطق هو الفصل. ينظر: الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص:166.

[4] ابن يعيش: شرح المفصل، 223/7.

10- الجوهر[1]:

من المصطلحات المنطقية التي استعملها ابن يعيش مصطلح الجوهر، وذلك في معرض حديثه عن حد الكلمة، فقال:« اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدّوه بحدّ يحصل لهم الغرض المطلوب، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر؛ وهذه طريقة الحدود أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل علي حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة» [2].

ويقول :« اعلم أن الأسماء على ضربين جواهر ومعان والمراد بالجواهر في عرف النحويين الشخوص والأجسام المتشخصة، والمعاني هي المصادر كالعلم والقدرة فكما نصبوا أشياء من المصادر بفعل متروك إظهاره نحو ما تقدم من نحو سقيا ورعيا... وما أشبه ذلك مما دعي به من المصادر، فكذلك أجروا أشياء من الجواهر غير المصادر مجراها فنصبوها نصبها على سبيل الدعاء» [3].

ومن أمثلة احتفائه بمصطلح الجوهر حديثه عن هنيئا مريئا فقال:« ولم يأت من الصفات ما يدعي به إلا هذان الحرفان، وليسا بمصدرين، إنما هما من

---

[1] الجوهر: هو كل ما يقوم بذاته كالسماء والكواكب والأرض وأجزائها، والماء والنار والهواء ،وأصناف النبات والحيوان وأعضاء كل واحد منها. ينظر: الخوارزمي: مفاتيح العلوم، ص:167.

[2] ابن يعيش: شرح المفصل، 40/1.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل، 238/1.

أسماء الجواهر كالتراب والجندل ،وانتصابهما بفعل مقدر تقديره ثبت لك ذلك هنيئا مريئا » [1].

ويذهب **السيرافي** غير هذا المذهب ويرى أنهما ليسا من أسماء الجواهر كالتراب والجندل، حيث قال:« اعلم أن هذا الباب يدعى فيه بجواهر لا أفعال منها نحو التراب والترب والجندل وهو الصخر...وليس شيء من ذلك فعل يصير مصدرا له ،ولكنهم أجروه في الدعاء مجرى المصادر التي قبل هذا الباب وقدّروا الفعل الناصب لها ما قاله سيبويه »[2].

إن أبرز ما يمكن الإشارة إليه في هذا المقام، هو مدى احتفاء وعناية ابن يعيش باستعمال مصطلحات المنطق، هذا الاستعمال الذي يعكس بوضوح ثقافته المنطقية،–وإن لم تشر المصادر التاريخية التي ترجمت **لابن يعيش** قراءته للمنطق على شيخ معيّن–،لكن يبدو أنّ **ابن يعيش** عكف على دراسة المنطق بنفسه، إذ يندر في ذلك العصر –وهو القرن السابع الهجري– ،أن تجدَ عالما في النحو أو الفقه غير مُلِمٍّ بعلم المنطق، إضافة إلى ذلك فإنّ المنطق الأرسطي كان قد غزا النحو العربي في عهد **ابن السراج** (ت 316هـ) ،فمن ثم لم يجد النحويون الذين جاؤوا بعده حرجا في استعمال مصطلحات المنطق، بل ربما أصبح المنطق **الأرسطي** نوعا من الترف العلمي وثقافة علمية يتنافس عليها العلماء لتحصيلها خاصة المتكلمين منهم كالمعتزلة والأشاعرة، وعلى هذا الدرب سار **ابن يعيش**

---

[1] المصدر نفسه، 239/1.

[2] السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط/1–2008، 206/2.

فعكف على قراءة المنطق بنفسه فتشبّع بمبادئه ووظّف مصطلحاته في شرحه على المفصل، لكن يبدو أن استعماله لمصطلحات المنطق لم يمس صميم المادة النحوية عنده، بل بقي محافظا على أصالة الدرس النحوي، بل إن عنايته الفائقة بالتحليل والتعليل تجعلك تحس وكأنك تقرأ لنحويّ من القرن الثالث أو الرابع الهجري، هذه الأصالة العلمية هي امتداد لأصالة الفكر النحوي عند **الخليل** و**سيبويه**، ولاشك في أن الكثير من هذه النصوص والتعليلات مأخوذة من التراث النحوي الذي خلّفه **الخليل** و**سيبويه** و**الرماني** و**الفارسي** و**السيرافي** و**ابن جني**، لكن والحق يقال فإن **ابن يعيش** لم يكن مجرد ناقل لهذا التراث النحوي بعلله وأقيسته، بل أظهر براعة في التحليل والتعليل، وهي صفة لا تتوفر إلا في العلماء النحارير الذين بلغوا شأوا بعيدا في التعمق في مسائل النحو وجزئياته، ولا أدل على ذلك من أنه شرح كتاب المفصل بعد أن بلغ السبعين من عمره، أي بعد أن ترسّخت قدمُه في النحو وصار خبيرا بمذاهب النحويين البصريين والكوفيين.

وخلاصة القول في هذا البحث أن أثر المنطق عند **ابن يعيش** لم يتجاوز تطبيق فكرة الحدود واستخدام مصطلحات المنطق، ذلك أن الحدّ عنده كان يقوم على التّحديد بالجنس والفصل، مشترطا فيه أن يكون جامعا مانعا ،أما استخدامه لمصطلحات المنطق فتلك ميزة اتصف بها المتأخرون من **النحاة**، لأن المنطق **الأرسطي** كان قد غزا النحو العربي بداية من القرن الثالث الهجري، فلا ضَيْرَ إذن أن تَلقى مصطلحاته عنايةً من لدن متأخري **النحاة** و**ابن يعيش** واحد منهم، لأن التراث النحوي في تلك الحقبة كان قد نضج واحترق، ومن ثم فإن استعماله للمصطلحات المنطقية لم يمس صميم المادة النحوية عنده.

قائمة المصادر والمراجع:

1- ابن يعيش ،موفَّق الدّين أبي البقاء يعيش بن علي: شرح المفصّل ، تحقيق وضبط وإخراج: أحمد السيّد سيّد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه: إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ط/د.ت.

2- آل ياسين جعفر: المدخل إلى الفكر الفلسفي عند العرب، دراسة في التراث، دار الأندلس، بيروت، ط/3-1983.

3- بدوي عبد الرحمن: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط/3-1993.

4- بدوي عبد الرحمن: التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية، دراسات لكبار المستشرقين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ط-1940.

5- بلعيد صالح: مقالات لغوية، دار هومة، الجزائر، د.ط-2009.

6- بن حجر محمد: الاستدلال في كتاب سيبويه - طبيعته وأنماطه- رسالة دكتوراه، إشراف: د/مخلوف بن لعلام، جامعة البليدة 2-2013.

7- بودرع عبد الرحمن: الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية، عمّان، ط/1-2013.

8- الجرجاني، علي بن محمد: التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، د.ط/2004.

9- الحاج صالح عبد الرحمن: منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية- الجزائر ،د.ط-2010.

10- الحاج صالح عبد الرحمن: الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، موفم للنشر والتوزيع،الجزائر ،د.ط-2012.

11-الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله: معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: د/إحسان عبّاس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/1-1993.

12-الخطيب، محمد عبد اللطيف: ابن يعيش وشرح المفصّل، لجنة التأليف والتعريب والنشر، الكويت، ط/1-1999.

13-الخوارزمي، محمد بن أحمد بن يوسف: مفاتيح العلوم، تحقيق: د/إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/2-1998.

14-الراجحي عبده: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، د.ط، 1979.

15-الزمخشري، جار الله محمود بن عمر: المفصّل في صنعة الإعراب، قدّم له وبوّبه: د.علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت،د.ط-2003.

16-ستيتية، سمير شريف: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، عمان، ط/2-2008.

17-السَّكَّاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي: مفتاح العلوم، تحقيق وتقديم وفهرسة: د/عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1-2000.

18-السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1-2008.

19- عثمان رياض: المصطلح النحوي وأصل الدلالة، دراسة إبستيمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية من خلال الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/1-2010.

20- علقم، حسن عبد الرحمن: الجوانب الفلسفية في كتابات ابن السيّد البطليُّوسي، دار البشير- عمّان، ط/1-1988.

21- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان: كتاب الحروف، تحقيق وتقديم وتعليق: د/حسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط/2-1990.

22- الفاسي الفهري عبد القادر: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، المغرب، ط/1-1990.

23- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني: الكلّيّات- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1998/2.

24- المبارك مازن: الرّمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر المعاصر- بيروت، دار الفكر، دمشق، ط/3-1995.

25- النّشّار، علي سامي: المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، دار المعرفة الجامعية،القاهرة،د.ط-2000.

26- نبهان، عبد الإله: ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، ط1997/1.

27- الياسري، علي مزهر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ،الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط/1-2003.